



التاريخ: 16.04.2020

بيان صحفي

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية يستنكر بشدة الانتهاكات الإسرائيلية وسياسة التمييز العنصري تجاه العمال الفلسطينيين في ظل انتشار جائحة كورونا ويطالب المجتمع الدولي بالتدخل

يستنكر مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بأشد العبارات الانتهاكات الإسرائيلية والسياسات العنصرية التي تمارسها قوات الاحتلال تجاه العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948، في ظل جائحة كورونا، ما قد يترتب عليه نتائج وخيمة على حياة العمال وذوهم، وبأقوى المواطنين في مناطق السلطة الفلسطينية.

أظهر مقطع فيديو نشره أحد العمال الفلسطينيين على مواقع التواصل الاجتماعي، قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بإلقاء العامل مالك غانم (29 عاماً)، من بلدة صرة غرب مدينة نابلس، يوم الاثنين الموافق 2020/3/23، على قارعة الطريق قرب حاجز "بيت سيرا" العسكري قرب مدينة نابلس، بطريقة غير إنسانية بعد الاشتباه بإصابته بفيروس كورونا، حيث كان يعمل غانم في ورشة للبناء في مدينة تل أبيب.

وأظهر مقطع ثاني نشره أحد العمال، مساء يوم الخميس الموافق 2020/3/19، قيام الشرطة الإسرائيلية بطرد العمال الفلسطينيين من مكان مبيتهم إلى الضفة الغربية، رغم الإغلاق الذي فرضته السلطة الفلسطينية في محافظات. كما تكرر المشهد أكثر من مرة ولا سيما بعدما ألقى مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين، صباح يوم الأحد الماضي الموافق 2020/4/12، عاملاً فلسطينياً على قارعة الطريق في محافظة سلفيت في الضفة الغربية بعد ظهور علامات الإرهاق عليه، والاشتباه بإصابته بالفايروس.

تجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور محمد اشتية، أعلن تطبيق حالة الطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة، ابتداءً من يوم الجمعة الموافق 2020/3/6، حيث ألزم بموجبها العائدين من العمال في الأراضي المحتلة عام 1948، بالحجر الصحي في محاولة لمحاصرة الجائحة ومنع تفشيها وسط المواطنين، وذلك بعد تسجيل أول حالة مصابة بفيروس كورونا في مدينة بيت لحم بتاريخ 2020/3/5.

في حين سمح وزير الأمن الإسرائيلي (نفتالي بينيت) للتجار والعمال الفلسطينيين بدخول الخط الأخضر للعمل في إسرائيل وفي القطاعات الحيوية بدءاً من يوم الأربعاء الموافق 2020/3/18، بشرط قيام المشغلين الإسرائيليين بتوفير أمكنة للمبيت لمدة شهر أو شهرين.

ولكن المعلومات الواردة من هناك تؤكد أن العمال الفلسطينيين يعيشون في أوضاع صعبة للغاية من حيث توافر أماكن المبيت اللائقة، والرعاية الصحية للمرضى منهم، كما أنهم يعملون في ظروف غير إنسانية لا يتوفر فيها الحد الأدنى من إجراءات السلامة الصحية في ظل تفشي مرض كورونا. كما أوضحت التقارير من هناك ومقاطع الفيديو المنتشرة حول إلقاء العمال الفلسطينيين على قارعة الطرق وبالقرب من الحواجز الإسرائيلية، واحدة من أبرز الشواهد على الانتهاكات الإسرائيلية المنظمة وسياسة التمييز العنصري الذي تمارسه تجاه العمال الفلسطينيين واستهتاراً بحياتهم، والذين دفعتهم الأوضاع الاقتصادية الصعبة في الأراضي الفلسطينية للاستمرار في العمل داخل الخط الأخضر وتجاهل النصائح المتكررة من السلطة الفلسطينية بضرورة عدم التوجه للعمل هناك في ظل الوقت الراهن حفاظاً على حياتهم وحياة المواطنين الفلسطينيين في أراضي السلطة الفلسطينية.

وبناءً عليه، أعلن رئيس الوزراء اشتية، الثلاثاء الموافق 2020/3/17، أن على العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل ترتيب مبيتهم مع مشغلهم خلال ثلاثة أيام، بحيث ستضع السلطة الفلسطينية قيوداً على حركة التنقل من وإلى داخل الخط الأخضر بهدف السيطرة على تفشي الفايروس، وبعد اكتشاف حالات مصابة من العمال العائدين من هناك.

إلا أن قوات الاحتلال سهلت عبور العمال من وإلى إسرائيل من خلال فتح عبارات المياه وقنوات الصرف الصحي، في حين أفاد آخرون أن ثغرات عديدة فتحت في الجدار الفصل، وكان يستخدمها العمال الفلسطينيون المعوزين في التنقل دون أخذ الاحتياطات اللازمة ودون معرفة السلطة الفلسطينية لإخضاعهم للفحص، ما يعني الاستهتار بحياة هؤلاء العمال، وضرب كافة الجهود المبذولة من قبل السلطة الفلسطينية للسيطرة على هذه الجائحة ومنع تفشيها في أراضي السلطة الفلسطينية.

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد بلغ عدد العمال الفلسطينيين الذي يعملون داخل الخط الأخضر في عام 2019، (133,300) ألف عامل، من بينهم (110,400) عامل في إسرائيل، و(22,900) عامل في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، ما يعني وقوع كارثة حقيقية جراء استمرار تنقل العمال الفلسطينيين من وإلى الضفة الغربية، دون الالتزام بقرارات وزارة الصحة التي تفرض الحجر الصحي على العائدين في محاولة منها لمحاصرة جائحة كورونا، لا سيّما بالشكل غير الرسمي الذي تسمح به قوات الاحتلال للعمال من المرور عبر الثغرات الموجودة، حيث تشير أرقام وزارة الصحة الفلسطينية إلى أن غالبية المصابين بالفايروس في الضفة الغربية هم من العمال الذين كانوا يعملون في إسرائيل أو من المخالطين لهم.

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" - عضو مراقب

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية
Palestinian Human Rights Organizations Council



مؤسسة الحق - القانون من أجل الإنسان
مركز الميزان لحقوق الإنسان
مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - عضو مراقب

مجلس المنظمات يطالب المجتمع الدولي بالضغط على سلطات الاحتلال بالقيام بواجباتها القانونية والأخلاقية بحماية حياة العمال الفلسطينيين وتقديم الرعاية الطبية وإجراء الفحوص وعدم السماح بالتنقل دون التحقق من سلامة العامل قبيل عودته للمناطق الخاضعة لسيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، لأن من شأن الممارسة العنصرية المتبعة أن تدفع إلى تفشي الفايروس في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- انتهى -

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" - عضو مراقب

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية
Palestinian Human Rights Organizations Council



مؤسسة الحق - القانون من أجل الإنسان
مركز الميزان لحقوق الإنسان
مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - عضو مراقب

أعضاء مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية:

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
هالة القيشاوي جبر - المدير العام



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
سحر فرنسيس - المدير العام



مركز الميزان لحقوق الإنسان
عصام يونس - المدير العام



مؤسسة الحق
شعوان جبارين - المدير العام



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
راجي الصوراني - المدير العام



الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين
خالد قزمار - المدير العام



مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
صهيب الشريف - المدير العام



مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية - حريات
حلمي الأعرج - المدير العام



معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
مضر قسيس - المدير العام



مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
عصام عاروري - المدير العام

